تفاعلت مع تأكيدات سموه بأن الكويت ستعود درة الخليج

البورصة تحيي الأمير... صعوداً

■ ارتياح واسع وشامل بين أوساط المتداولين

■ جلسة استباقية لما يشهده السوق من ارتفاعات خلال الأسبوع المقبل

صعود نهاية الأسبوع

ارتياح عام

■ سحب الودائع من البنوك للدخول على الشركات القيادية ذات التوزيعات الكبيرة

■ أرباح جيدة لغالبية الشركات تحققت خلال فترة الربع الثالث

كتب المحرر الاقتصادي

تفاعل سوق الكويت امس في آخر جلسة للاسبوع الجاري مع تأكيدات سمو أمير البلاد في لقائه مع رؤساء تحرير الصحف اليومية أول من امس بأن الكويت ستعود درة الخليج وأن قرارات اقتصادية ستصدر في هذا الاتجاه صعودا، اذ ارتفع المؤشر السعري 40.1 نقطة وهو ارتفاع قياسي.

واكد المراقبون ان سمو الامير اعطى السوق باعتباره جزءا من الاقتصاد الوطني دفعة جديدة من الانتعاش بعد ان ظل يترنح ويتعرض الى المزيد من الهزات خلال الفترة الماضية على خلفية «التصعيد النيابي».

ارتياح

واضاف المراقبون ان قائمة التداول شهد ارتياحا واسعا في جلسة امس، اذ شهدت العديد من الاسهم عمليات شراء واسعة وعكستها قيمة السيولة التي ارتفعت بشكل واضح لتصل الى 34.1 مليون دينار، مؤكدين ان السوق يترقب صدور هذه القرارات خلال الاسبوع المقبل.

ومضى المراقبون ان بعض المجاميع الاستثمارية تحركت بصورة سريعة وقامت بعمليات شراء واسعة استهدفت اسهم الشركات التابعة على وقع الحركة الايجابية لقطاع البنوك الذي اعطى اشارات مهمة بانه ستعود الارتفاعات خلال الاسبوع المقبل.

وشدد المراقبون على ان العديد من المستثمرين قاموا بسحب الودائع التي حققت ارباحا بقصد الاستفادة من توزيعات الارباح المجزية، مشيرين الى ان الاعلانات المالية للعديد من الشركات عن فترة الربع الثالث اعطت حافزا جديدا للسوق بان يواصل الصعود، على خلفية الاجواء السياسية العامة.

واصل سوق الكويت ارتفاعه امس ليعطي إشارات خضراء.

واعطى السوق «بوادر خير» للجلسة الثانية على التوالي من خلال عمليات الشراء التي استهدفت الشركات الرخيصة والواعدة والتي حققت نتائج مالية جيدة عن فترة الربع الثالث من العام الحالي، اضافة الى ظهور انباء عن احتمال صدور قرارات اقتصادية خلال الايام المقبلة، فيما بدأت آثار التداعيات السياسية تتلاشى على السوق.

ورأى المراقبون ان جلسة امس ايجابية، كما ظهرت ملامحها من جلسة أول من امس وتمهد لارتفاعات قادمة شرط ان تكون الاجواء السياسية هادئة دون تصعيد من بعض النواب السابقين او التلويح بـ«اجراءات جديدة»، اذ ان مثل هذه التلويحات سرعان ما تنعكس على اجواء قاعة التداول. وقال المراقبون ان عمليات الشراء التي حصلت في جلسة امس هي استباق للصعود الذي سيشهده خلال الاسبوع المقبل تحديدا، مؤكدين ان العديد من الاسهم حققت ارتفاعات معقولة نتيجة تعرضها إلى المزيد من الضغوط.

واستطرد المراقبون ان الجلسة كانت متماسكة منذ بدايتها حتى نهايتها، بل ارتفعت بـ19.6 نقطة في نهاية التداولات، وهذا مؤشر مريح يدفع باتجاه المزيد من الشراء.

واضاف المراقبون ان المضاربات على الشركات الرخيصة كانت حاضرة وملحوظة، وهي تخلق حالة من الحراك في السوق، مؤكدين ان العديد من الشركات القيادية ابتعدت عن التداولات النشطة.

ورأى المراقبون ان ارتفاع المؤشرات الرئيسية لسوق الكويت للاوراق المالية ارتداده فنية بعد سلسلة التراجعات خلال الاسبوعين الماضيين «جراء حالة الاحتقان السياسي التي خفت وتيرتها الى مستويات انعكست ايجابا على مجريات الحركة وصبغت القطاعات باللون الأخضر وسط عمليات شرائية شاملة».

واكد المراقبون ان من ضمن المحفزات التي ساعدت السوق على الخروج من كبوته اعلان كثير من الشركات عن البيانات المالية لادائها في الربع الثالث والتي جاءت في مجملها جيدة مقارنة مع الظروف الاقتصادية المحلية والعربية والدولية متوقعين توالي الاعلانات بشأنها بما قد يكسب السوق مزيدا من الارتفاعات لتعويض خسائر الاسبوعين الماضيين.

وشدد المراقبون على ضرورة ان يتحرك الفريق الحكومي للدفاع باتجاه قرارات جديدة تسهم في انتعاش البورصة حتى لا تظل عرضة للانزلاق، وهذا ما يخشاه الكثير من المتداولين الذين سرعان ما يتخلصون من الأسهم التي يحوزونها خشية من الدخول الى المنطقة الحمراء.

مؤشر كويت 15

اغلق مؤشر «كويت 15» على ارتفاع قدره 10.42 نقاط في نهاية تداولات امس ليبلغ مستوى 994.14 نقطة. واغلق المؤشر السعري على ارتفاع قدره 40.16 نقطة ليبلغ مستوى 5772.17 نقطة فيما اغلق المؤشر الوزني على ارتفاع قدره 3.58 نقاط عند مستوى 408.9 نقاط.

وبلغت كمية الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 309.2 ملايين سهم بقيمة بلغت حوالي 34.1 مليون دينار كويتي عبر 5833 صفقة نقدية. وحقق سهم «م.الاعمال» اعلى مستوى بين الاسهم الرابحة مرتفعا بنسبة 10.26 في المئة تلاه سهم «الاعادة» مرتفعا بـ 9.09 في المئة ثم سهم «تنظيف» بنسبة 8.06 في المئة. وسجل سهم «كويت-ت» اكبر تراجع بين الاسهم الخاسرة متراجعا بنسبة 8.33 في المئة تلاه سهم «البيت» متراجعا بنسبة 7.94 في المئة ثم سهم «رمال» بنسبة تراجع بلغت نحو 6.58 في المئة.

واستحوذت خمس شركات هي «الخليجي» و«ايار» و«ايفا» و«تمويل خليج» و«منازل» على 36.2 في المئة من اجمالي كمية الاسهم المتداولة بمجموع بلغ نحو 112.1 مليون سهم.

«سينما» تحقق 4.7 ملايين دينار أرباحاً

اعلنت شركة السينما الكويتية الوطنية «سينما» ان مجلس إدارة الشركة قد اجتمع امس الخميس الموافق 8 نوفمبر الجاري واعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012، حيث اظهرت النتائج تحقيق الشركة لارباح بلغت 4.7 ملايين دينار تقريبا مقابل ارباح بنحو 4.4 ملايين دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بنمو في الارباح بحوالي 6.8 في المئة. وبلغت ربحية السهم الواحد بنهاية التسعة اشهر الأولى من العام الحالي 47.43 فلسا مقابل ربحية بلغت 44.3 فلسا للسهم الواحد عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

«كويت إنرجي» تحقق 59.5 مليون دولار

أوضحت شركة كويت انرجي ان الايرادات التشغيلية للشركة بلغت 59.5 مليون دولار امريكي وليس دينارا كويتيا عن فترة الربع الثالث.

«هيتس تليكوم» تناقش 13 الجاري بيانات الربع الثالث

أعلنت شركة «هيتس تليكوم» ان مجلس إدارة الشركة سوف ينعقد يوم الثلاثاء القادم الموافق 13 نوفمبر الجاري في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهرا، وذلك من أجل مناقشة البيانات المالية المرحلية للشركة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012.

«وربة»: 1.27 مليون دينار أرباح تسعة أشهر

أعلنت شركة وربة للتأمين «وربة» ان مجلس إدارة الشركة قد اجتمع امس الموافق 8 نوفمبر الجاري واعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012، حيث أظهرت النتائج تحقيق الشركة لأرباح بلغت 1.27 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 703 آلاف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بنمو في الأرباح بحوالي 81 في المئة.

الاقتصاد استمد قوته بعد إعلان الدستور

اقتصاديون: صيانة الدستور وضعت اللبنة الاساسية لانطلاق الاقتصاد الكويتي

الكويت - «كونا»: اكد خبراء اقتصاديون امس ضرورة صيانة الدستور الكويتي والحفاظ على مكتسباته التي كان اهمها وضع اللبنة الاساسية لانطلاق الاقتصاد الكويتي الحديث.

وقالوا في لقاءات متفرقة مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» ان الاقتصاد الكويتي شهد النهضة الكاملة بعد اعلان الدستور الذي اطلق الحريات في جميع المجالات التي بدورها ادت الى تنمية الابداع عند التاجر الكويتي حتى بات محط اعجاب كثير من دول المنطقة.

وقال الخبير الاقتصادي ورئيس مجلس ادارة شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد علي النقي لـ«كونا» ان الكويت كانت معروفة باقتصادها وتجارتها الحيوية قبل ظهور النفط وقبل استقلالها ولكن مع اعلان الدستور الذي حدد اطر التعامل والحريات والالتزامات انفتحت افاق جديدة للكويت حتى باتت ترتبط اقتصاديا بأهم الدول حول العالم في ذلك الوقت.

واضاف ان الكويت وبسبب الاستقلال اتيحت لها الفرصة لفتح علاقاتها بكل الاتجاهات وبسبب حياديتها على الساحة السياسية الدولية استطاع التاجر الكويتي ان يسافر شرقا وغربا بحثا عن فرص شراكة تجارية بدون اي قيود «ونلاحظ ان تأثير ذلك كان كبيرا على الاقتصاد المحلي والنهضة التي حصلت بعد اعلان الدستور».

واكد ان الغاء المعاهدة البريطانية وتأسيس دولة الكويت الحديثة ابان فترة حكم الشيخ عبدالله السالم الصباح رحمه الله اعطت للتاجر الكويتي ثقة اكبر في النفس وظهور الابداع في كل المجالات الاقتصادية سواء العقارية او المالية او الصناعية.

وشدد على ان الاقتصاد بعد الدستور تنوع بشكل كبير جدا لاسيما مع زيادة الانتاج النفطي ووصول الذهب الاسود الكويتي الى شرق القارة الاسيوية ما جعلها محط اهتمام كبير لدول صناعية عظمى كاليابان والصين بالاضافة الى علاقاتها القديمة مع بريطانيا والهند تجاريا.

محمد النقي

توفيق الجراح

نجاة السويدي

ولفت النقي الى تأثير الحرية التي تمتعت بها الكويت بشكل منفرد في المنطقة اعطاها «رونقا خاصا» لا يوجد له مثيل في الشرق الاوسط «واكاد اجزم ان البنية التحتية في الكويت في السنوات التي تلت اعلان الدستور كانت الافضل على مستوى المنطقة وبنفسي شاهدت الدهشة على وجوه كبار الزوار من رجال اعمال عرب وخليجيين واجانب عندما زاروا الكويت في تلك الحقبة».

واشار الى ان الاقتصاد الكويتي بعد اعلان الدستور استطاع ان يستمد قوته من مجالات اخرى تم تطويرها بشكل متقطع النظير لاسيما في مجالات التعليم والاتصالات والمواصلات التي ساهمت بشكل فعال في تسريع عجلة نمو الاقتصاد المحلي اذ ظهرت خلال فترة وجيزة اكثر من 3 بنوك كويتية وبورصة فعالة وسوق عقاري منتعش «ما يدل على ان رؤوس الاموال كانت موجودة وبقوة داخل البلد».

وذكر النقي ان هناك امرا اخر يجب الاشارة فيه بعد اعلان الدستور هو كيفية توزيع الثروة التي جنتها الكويت من تصدير النفط على جميع المواطنين «ولا اعرف دولة في العالم وزعت الثروة كما وزعتها الكويت ومازلت اتذكر كيف كانت الحكومة تصر على توظيف جميع المواطنين في الدوائر الحكومية لينعم المواطن بالاستقرار الوظيفي وبالتالي التفكير في الابداع».

من جانبه اكد رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح لـ«كونا» ان الدستور الكويتي حدد العلاقة بين جميع السلطات التي ظهرت بعد الاستقلال وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا اعطى الاستقرار والاطمئنان للكويت الحديثة بحيث اضحى القطاع الاقتصادي بالكامل يركز على تطوير ادائه في الفترة التي تلت اعلان الدستور.

وقال ان اغلب الانجازات الاقتصادية حدثت بعد صياغة الدستور الذي اعطى الاولوية للحريات بكل اشكالها «ومن هنا استطاع الكويتي ان ينشىء كيانا اقتصاديا مستقلا بذاته وذا قوة وحرية في الحركة».

واضاف الجراح انه من الملاحظ ان السوق العقاري تطور بشكل كبير ايضا في السنوات التي تلت الاستقلال اهمها المشاريع السكنية لذوي الدخول المحدودة التي انتعشت معها حركة المقاولات والبناء بشكل لم يسبق ان شهدته الكويت.

تركيا لا تتوقع خفض وارداتها من النفط والغاز من إيران

وزير الطاقة التركي

اسطنبول - «رويترز»: قال وزير الطاقة التركي تانر يلدز إن تركيا لا تتوقع خفض وارداتها من النفط والغاز من إيران بعد انتهاء استثناء امريكي من العقوبات على طهران في الثالث من ديسمبر في إشارة مجددا إلى أن الحكومة تريد تجديد الاعفاء.

وأبلغ يلدز الصحافيين في وقت متأخر يوم الأربعاء أن تركيا تسعى لمصادر جديدة من النفط وتواصل طلب مزيد من الخام من السعودية وليبيا وروسيا والدول الأخرى التي تشتري منها بالفعل.

وعلى صعيد آخر، قالت مصادر بقطاع الطاقة يوم الخميس إن شركة نفطية تركية جديدة تجري محادثات للاستحواذ على عدة امتيازات في اقليم كردستان العراق في مشروع مشترك مع شركة نفط كبرى اجنبية واحدة على الاقل وحكومة الاقليم.

وإذا نجحت محادثات الكيان التركي فستكون دفعة أخرى لاقليم كردستان شبه المستقل بعدما وقع صفقات مع شركات نفطية كبرى مثل اكسون موبيل وتوتال متحديا بغداد التي تقول إن الحكومة المركزية لها حق التصرف في الموارد النفطية للعراق.

وقال مصدر مطلع على المحادثات «يجري الأمر منذ مطلع العام».

وتقول كردستان إن الدستور يضمن حقها في توقيع صفقات نفطية مستقلة، لكن بغداد تعتبر هذه الاتفاقيات غير قانونية وهددت بحرمان الشركات من الفرص النفطية بالعراق إذا وقعت اتفاقات مع كردستان.

«المركزي»: ارتفاع المعروض النقدي في الكويت نهاية سبتمبر 0.2 في المئة

أظهر تقرير صادر عن بنك الكويت المركزي أن صافي الموجودات الأجنبية في دولة الكويت بلغت بنهاية شهر سبتمبر الماضي 13066.2 مليون دينار مقارنة بنحو 13427.6 مليون دينار في شهر أغسطس 2012، بتراجع بلغت نسبته 2.7 في المئة تقريبا.

واشار التقرير إلى أن المطالبات على القطاع الخاص بلغت بنهاية سبتمبر الماضي 29187.3 مليون دينار مقابل نحو 29019.1 مليون دينار في شهر أغسطس الماضي، ما يعني نموا تقدر نسبته بحوالي 0.58 في المئة.

وعلى الجانب الآخر، بلغت المطالبات على الحكومة في نهاية شهر سبتمبر الماضي 1744.7 مليون دينار مقابل 1790.1 مليون دينار نهاية أغسطس الماضي، بانخفاض بلغت نسبته 2.5 في المئة تقريبا.

وبلغ حجم المعروض النقدي في الدولة بنهاية شهر سبتمبر الماضي 28661.1 مليون دينار، منها 6724.6 مليون دينار نقود متداولة وودائع تحت الطلب وما في حكمها، وحوالي 21936.5 مليون دينار اشباه نقود وتشمل الودائع الادخارية والودائع لأجل وودائع بالعملات الأجنبية وما في حكمها.